



إعادة الإعمار والبيئة الدامجة

مساح ميداني حول تطبيق المواصفات
والمعايير الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوقين
في عملية إعادة الإعمار في منطقة الجنوب

حملة «عمر للكل» - الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة - ١

إعادة الإعمار والبيئة الدامجة

مسح ميداني حول تطبيق المواصفات
والمعايير الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوقين
في عملية إعادة الإعمار في منطقة الجنوب

إصدارات
الوحدة الإعلامية - ٢٠٠٨
اتحاد المقعدين اللبنانيين

إعادة الإعمار والبيئة الدامجة
مسح ميداني حول تطبيق المواصفات
والمعايير الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوقين
في عملية إعادة الإعمار في منطقة الجنوب



الوحدة الإعلامية - اتحاد المهنيين اللبنانيين
بيروت، كورنيش المزرعة - جّاه السفارة الروسية:
بنابة الرفاعي، الطابق الأول، تلفاكس: (٩٦١٠) ٣٠٧٣٥٦
موقع إلكتروني: www.lphu.org : بريد إلكتروني: media@lphu.com

إصدارات
الوحدة الإعلامية - ٢٠٠٨
اتحاد المهنيين اللبنانيين
إخراج وتصميم: أيهاب الأسعد

جميع الحقوق محفوظة
بدعم من

**HANDICAP
INTERNATIONAL**
Vivre debout

إعداد: م. أحمد عز الدين

الفريق الميداني
سّمية بوحسن - أمل حمدان
محمد خالد - محمد فقيه
جنى درويش - هاني عساف
صفاء بيومي

خّبر: عماد الدين رائف
إشراف: سيلفانا اللقيس

شكر خاص ل:
أ. نزيهة الأمين
م. بشار عيد الصمد
م. طارق مززعاني
البلديات والهيئات المتعاونة

٥	 مقدمة
٨	 منهجية العمل
٩	 المعلومات والمصادر
	فرز المعلومات التحليل والنتائج
١٢	 حالة المباني والأماكن العامة المكشوفة
١٢	 طبيعة إستخدام المبنى أو المرفق الخاص أو العام المتضرر
١٣	 مطابقة المبنى أو المرفق العام أو الخاص للمعايير والمواصفات الهندسية
١٤	 الجهة المالكة أو المعنية بإدارة المباني المكشوفة
١٤	 طبيعة استخدام المرافق والمباني العامة
١٥	 النتيجة
	ملاحق
١٧	 ملحق (١) خريطة إجمالية لمنطقة الكشف
١٨	 ملحق (٢) لائحة بأسماء القرى والأماكن التي تمَّ الكشف عليها
١٩	 ملحق (٣) نموذج عن الرسائل الموجهة للبلديات وتتضمن إجابة البلديات
٢٠	 ملحق (٤) نموذج استمارات الكشف
٢٢	 ملحق (٥) نماذج عن صُور فوتوغرافية عن كامل عملية المسح الميداني
٢٧	 ملحق (٦) القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ - المواد المتعلقة بالبيئة الدامجة

مقدمة

يسعى اتحاد المقعدين اللبنانيين منذ تأسيسه عام ١٩٨١، إلى تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في المجتمع، و «التنمية الدامجة» كمفهوم تعتبر الأرضية الضرورية للعمل على تكافؤ الفرص نحو دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع وتفاعلهم الإيجابي مع محيطهم. إذ انطلقت حملة «عمر لكل» الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة خالية من العوائق الهندسية منذ نيسان ٢٠٠٧ بعد فترة النهوض المبكر التي تلت حرب تموز ٢٠٠٦ وتداعياتها، لرصد ومتابعة حركة إعادة الإعمار، من خلال دراسات ومسوح ميدانية من جهة، وتتبع سياسات الوزارات المعنية، والجهات الرسمية المعنية بهذه العملية، التي لم تأخذ في الحسبان معايير الإعاقة، وقدرات الأشخاص المعوقين، ولم تلزم بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، في عمليات إعادة الإعمار وإعادة الإعمار في لبنان، وعلى الرغم من أن لبنان أضعاف فرصة ذهبية في إعادة إعمار دامجة لحوالي ٢٥ ألف وحدة سكنية تضررت جزئياً أو كلياً خلال حرب تموز ٢٠٠٦، وحوالي ٢٠٠ ألف وحدة منتجة، كان من الممكن خلال إعادة إعمارها احترام حاجات حوال ١٠ بالمئة من المواطنين اللبنانيين، إلا أن مرور ثماني سنوات على صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ من دون تطبيق يذكر فيما يخص إلزام الجهات المعنية بالإعمار بالمعايير الدامجة يؤسس لجيل مهمش آخر من الأشخاص المعوقين.

التصميم الدامج فلسفة عامة لا يمكن حصرها بمعايير ثابتة كونها تتطور وفقاً لمتطلبات التنوع في المجتمع. يهدف التصميم الدامج إلى تكوين بيئة عملية خالية من العوائق ويمكن إستعمالها بالتساوي من قبل الجميع بغض النظر عن الجنس أو الإعاقة: يستجيب للتنوع الانساني واختلافاته: يوفر رؤية جديدة لطريقة تفاعل الناس مع البيئة المبنية: يمكن الجميع من المشاركة باستقلالية وثقة في كافة الأنشطة الحياتية اليومية دون الحاجة إلى عزل أي شخص أو القيام بأي مجهود غير ملائم لتأمين مشاركته. تكون البيئة دامجة عندما: يستفيد منها بسهولة أكبر عدد ممكن من الأشخاص من دون بذل مجهود غير ضروري أو تلقي معاملة خاصة أو التعرّض للتفرقة. الوصول إلى كل الأماكن العامة دون وجود معوقات أو مساعدة من أحد. منح الأشخاص حرية اختيار كيفية تجهيزها واستخدامها والسماح لهم بالمشاركة وبشكل متساو في مختلف النشاطات التي تقوم بها. تعانق التنوع والإختلاف. وتكون آمنة. واضحة ويمكن توقعها، وتكون ذات نوعية مميزة. «يؤسس حق التنقل وارتداد الجميع من دون وجود معوقات وموانع معنوية ومادية للأماكن والمباني العامة والخاصة ذات الإستخدام العام، بشكل حر ومستقل بقصد لتمكين كل أفراد وفئات المجتمع من المشاركة وممارسة جميع الحقوق الإنسانية، وكذلك الأنشطة الاجتماعية والإقتصادية المتاحة. على صعيد التعلم والإستشفاء والعمل والتنزه والترفيه والسكن الخ... وغيرها من شروط الإندماج في المجتمع تحقيقاً لمبادئ التساوي في المواطنة حقوقاً وواجبات».

يغدو إنتاج بيئة مؤهلة خالية من المعوقات الهندسية. بهذا المعنى. شرطاً أساسياً وحيوياً لتسهيل الحركة وتمكين ذوي الإحتياجات الإضافية من ممارسة حقوقهم المشروعة كجزء من المجتمع. «فبعد جهود مضنية وطويلة من قبل قطاعات المجتمع الأهلي تم الإقرار النظري بحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية من خلال صدور قانون في حزيران ٢٠٠٠. والذي أضحي معروف بقانون ٢٢٠/٢٠٠٠. مكرساً بذلك الحقوق. وقد نُشر هذا القانون في حزيران ٢٠٠٠. وبالرغم من أن المادة ١٠٢ منه نصّت على وجوب «أن يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية». فالقانون لم يجد طريقه إلى التطبيق لغاية اليوم. «مع استمرار تعثر العمل في إصدار المراسيم التطبيقية. وتُخديداً مسألة التأهيل الهندسي للبيئة المبنية. عن ديوان مجلس الوزراء».

تتوزع مواد القانون على عشرة أقسام تتناول العديد من الحقوق الأولية في عدّة مجالات من حياة ذوي الإحتياجات الإضافية. من التنقل والتعليم والإستشفاء والعمل والمسكن الخ... «وبقع الجزء المتعلق بمسألة التأهيل الهندسي للبيئة المبنية في القسم الرابع من القانون. هذا القسم المولج بتحديد شروط البيئة المؤهلة. تلك الشروط التي تغدو. بهذا المعنى. شرطاً أساسياً وحيوياً لإنتاج الحيز العمراني الملائم لإعادة تشكيل البيئة المبنية المؤهلة والدامجة. وبالتالي الإطار المادي لتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ بكلّيته. والجدير ذكره بأن الصياغة الفنية والهندسية العائدة للمراسيم التطبيقية لهذا القسم قد أُجزّت. وتنتظر بدورها آليات الصدور القانوني والإداري».

عن الانتهاكات الحاصلة بحق الأشخاص أصحاب الحاجات الإضافية فإن واقع الإعاقة في جنوب لبنان ربطاً بعملية إعادة الإعمار التي حصلت بعد عدوان تموز ٢٠٠٦. حصّد العديد من الانتهاكات الحاصلة بحق الأشخاص المعوقين في عملية إعادة الإعمار جهة إعتداد المعايير الهندسية الدامجة: ولعمل اتخاذ المقعدين اللبنانيين في هذا المجال. وتم إعداد هذه الدراسة حول هذه الانتهاكات لتظهر حجم التهميش الحاصل بحق الأشخاص المعوقين والمباني التي الرسمية التي أعيد تشييدها بعد حرب تموز.

الجنوب وإعادة إعماره

أشارت دراسة الأحوال المعيشية للأسر في لبنان عام ٢٠٠٤ إلى أن ٧٥ ألف شخص على النطاق الوطني. أي نحو ٢٪ من سكان لبنان المقيمين. لديهم إعاقة. في حين ترى بعض منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية أن نسبة الأشخاص المعوقين في لبنان هي ١٠٪. يعود التفاوت بين النسبتين إلى عدم وجود تعريف موحد للإعاقة وسلوك بعض الأهالي الذين يدخلون من التصريح بإعاقات أولادهم ويعزلونهم داخل المنزل. في جنوب لبنان. وحسب الدراسة نفسها. تبلغ نسبة الأشخاص المعوقين ١٦٪ في محافظة الجنوب و ٨,٦٪ في محافظة النبطية آخذين بعين الاعتبار إرتفاع هذه النسب بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ حيث بلغ عدد الضحايا. بشكل عام. وفق الإحصائيات الصادرة عن الحكومة اللبنانية. أكثر من ١٠٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ جريح في صفوف المدنيين بينهم ١٥٪ استجدت لديهم إعاقات دائمة. فيما يذهب حدث القنابل العنقودية جنوب الليطاني عشرات الإعاقات الدائمة. وخاصة إعاقة البتر.

بعيداً عن الأرقام. يواجه الأشخاص المعوقون في لبنان كثيراً من التهميش والعزل نتيجة للسياسات العامة المتبعة في عدة مجالات كالتربية والتعليم. العمل. الصحة وغيرها. ولعل أبرز الإنتهاكات المسجلة بحقهم هي غياب البيئة الهندسية الدامجة التي تمكنهم من التنقل بسهولة واستقلالية: علماً أن القانون قد نص في قسمه الرابع على حق الشخص المعوق بيئة دامجة خالية من العوائق الهندسية لكنه لا يزال ينتظر المراسيم التطبيقية كي يوضع موضع التنفيذ. إضافة إلى الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم التي بدورها تؤكد على حق الشخص المعوق ببيئة دامجة ومؤهلة.

يغدو إنتاج بيئة مؤهلة خالية من المعوقات الهندسية، بهذا المعنى، شرطاً أساسياً وحيوياً لتسهيل الحركة وتمكين ذوي الإحتياجات الإضافية من ممارسة حقوقهم المشروعة كجزء من المجتمع. «فبعد جهود مضنية وطويلة من قبل قطاعات المجتمع الأهلي تم الإقرار النظري بحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية من خلال صدور قانون في حزيران ٢٠٠٠، والذي أضحي معروف بقانون ٢٢٠/٢٠٠٠، مكرساً بذلك الحقوق. وقد نُشر هذا القانون في حزيران ٢٠٠٠، وبالرغم من أن المادة ١٠٢ منه نصّت على وجوب «أن يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية». فالقانون لم يجد طريقه إلى التطبيق لغاية اليوم، «مع استمرار تعثر العمل في إصدار المراسيم التطبيقية، وخديداً مسألة التأهيل الهندسي للبيئة المبنية، عن ديوان مجلس الوزراء».

تتوزع مواد القانون على عشرة أقسام تتناول العديد من الحقوق الأولية في عدّة مجالات من حياة ذوي الإحتياجات الإضافية، من التنقل والتعليم والإستشفاء والعمل والسكن الخ... «ويقع الجزء المتعلق بمسألة التأهيل الهندسي للبيئة المبنية في القسم الرابع من القانون، هذا القسم المولج بتحديد شروط البيئة المؤهلة. تلك الشروط التي تغدو، بهذا المعنى، شرطاً أساسياً وحيوياً لإنتاج الحيز العمراني الملائم لإعادة تشكيل البيئة المبنية المؤهلة والدامجة. وبالتالي الإطار المادي لتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ بكليته. والجدير ذكره بأن الصياغة الفنية والهندسية العائدة للمراسيم التطبيقية لهذا القسم قد أُجزّت، وتنتظر بدورها آليات الصدور القانوني والإداري».

عن الانتهاكات الحاصلة بحق الأشخاص أصحاب الحاجات الإضافية فإن واقع الإعاقة في جنوب لبنان ربطاً بعملية إعادة الإعمار التي حصلت بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، حصّد العديد من الانتهاكات الحاصلة بحق الأشخاص المعوقين في عملية إعادة الإعمار لجهة إعتناء المعايير الهندسية الدامجة، ولعمل اتحاد المقعدين اللبنانيين في هذا المجال، وتم إعداد هذه الدراسة حول هذه الانتهاكات لتظهر حجم التهميش الحاصل بحق الأشخاص المعوقين والمباني التي الرسمية التي أعيد تشييدها بعد حرب تموز.

الجنوب وإعادة إعماره

أشارت دراسة الأحوال المعيشية للأسر في لبنان عام ٢٠٠٤ إلى أن ٧٥ ألف شخص على النطاق الوطني، أي نحو ٢٪ من سكان لبنان المقيمين، لديهم إعاقة، في حين ترى بعض منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية أن نسبة الأشخاص المعوقين في لبنان هي ١٠٪. يعود التفاوت بين النسبتين إلى عدم وجود تعريف موحد للإعاقة وسلوك بعض الأهالي الذين يدخلون من التصريح بإعاقات أولادهم ويعزلونهم داخل المنزل. في جنوب لبنان، وحسب الدراسة نفسها، تبلغ نسبة الأشخاص المعوقين ١٦٪ في محافظة الجنوب و ٨,٦٪ في محافظة النبطية آخذين بعين الإعتبار ارتفاع هذه النسب بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ حيث بلغ عدد الضحايا، بشكل عام، وفق الإحصائيات الصادرة عن الحكومة اللبنانية، أكثر من ١٠٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ جريح في صفوف المدنيين بينهم ١٥٪ استجذت لديهم إعاقات دائمة، فيما يذهب حدث القنابل العنقودية جنوب الليطاني عشرات الإعاقات الدائمة، وخاصة إعاقة البتر.

بعيداً عن الأرقام، يواجه الأشخاص المعوقون في لبنان كثيراً من التهميش والعزل نتيجة للسياسات العامة المتبعة في عدة مجالات كالتربية والتعليم، العمل، الصحة وغيرها. ولعل أبرز الإنتهاكات المسجلة بحقهم هي غياب البيئة الهندسية الدامجة التي تمكنهم من التنقل بسهولة واستقلالية؛ علماً أن القانون قد نص في قسمه الرابع على حق الشخص المعوق ببيئة دامجة خالية من العوائق الهندسية لكنه لا يزال ينتظر المراسيم التطبيقية كي يوضع موضع التنفيذ. إضافة إلى الإتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم التي بدورها تؤكد على حق الشخص المعوق ببيئة دامجة ومؤهلة.

حملة عمّر لكل

بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان. في تموز ٢٠٠٦، والذي خلّف دماراً شاملاً على مستوى البنى التحتية والأبنية والمرافق العامة، دخل لبنان في عملية إعادة الإعمار واسعة طالت معظم المناطق والقرى الجنوبية إضافة إلى ضاحية بيروت الجنوبية، التي قد تراعى وفق البيانات الصادرة عن مشروع «وعد» فيها عملية إعادة الإعمار وفق معايير هندسية خُتم حاجات الأشخاص المعوقين.

في ظل عمليات إعادة الإعمار القائمة، أطلق إتحاد المقعدين اللبنانيين حملة «عمّر لكل وما تعيق قدراتي» بحضور نقيب المهندسين سمير ضومط خلال مؤتمر صحفي عقد في ١٨ نيسان من السنة الماضية، في نقابة الصحافة اللبنانية. هدفت الحملة، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، إلى إيجاد بيئة دامجة مجهزة وخالية من العوائق الهندسية، تستجيب للتنوع الانساني واختلافاته ويمكن استعمالها بالتساوي من قبل الجميع. كما تعمل الحملة على توعية المعنيين على أهمية التجهيز الهندسي وضرورته لكافة الأشخاص في المجتمع وتنمية مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص وتوعيتهم على التجهيز الهندسي عبر تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية إضافة إلى توفير الأدوات اللازمة التي تساعد على تصميم بيئة مؤهلة خالية من العوائق وإصدار كتيبات متخصصة تستخدم للتوعية ولتعميم هذا المفهوم.

في إطار عمل الحملة، تم التواصل مع الجهات الفاعلة في عملية إعادة الإعمار كمجلس الإنماء والإعمار، الوزارات المعنية، مؤسسة جهاد البناء، مشروع وعد، مشروع إعادة إعمار الجنوب، المشروع القطري... سعياً إلى الإسراع في اعتماد المعايير الدامجة، كما عمل إتحاد المقعدين اللبنانيين وبتمويل من منظمة الإعاقة الدولية على تجهيز مساكن لأشخاص ذوي إحتياجات إضافية أو مصابين من جراء الاعتداء الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ في محافظتي النبطية والجنوب.

على مشارف نهاية عملية إعادة الإعمار في الجنوب، يصدر إتحاد المقعدين اللبنانيين هذه الدراسة، ويهدف من ذلك الجهد توضيح مدى ونسبة، وكيفية تطبيق المواصفات والمعايير الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوّقين (وفق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين)، في الأبنية والأماكن ذات الاستخدام العام التي أعيد إعمارها أو هي قيد إعادة الإعمار، في كل من محافظتي الجنوب والنبطية، والتي كانت قد دُمّرت خلال حرب تموز ٢٠٠٦، ولتحقيق ذلك انطلق فريق عمل متمرس مؤلف من مهندس مشرف على هيكليّة الدراسة والعمل الميداني وكتابة التقرير، بالإضافة الى معالج انشغالي، عاملة اجتماعية، سائق ومتطوعين، قاموا بالعمل الميداني من جمع المعلومات وتعبئة الإستمارات بإشراف مباشر من المهندس.

منهجية العمل

قُسمت منهجية العمل في هذه الدراسة الإحصائية إلى ثلاث مراحل.

أولاً: جمع ما أمكن من معلومات عن المناطق المتضررة من مصادر مختلفة، حول أسماء ومواقع المباني والأماكن ذات الاستخدام العام (مدارس، مستشفيات، مستوصفات، أندية، مساجد، كنائس، مبان دينية أخرى، ساحات، حدائق عامة، دور بلدية، والأماكن الأخرى ذات الاستخدام العام) التي دمرت أثناء حرب تموز ٢٠٠٦ في منطقة الجنوب وأعيد إعمارها. وذلك بعدد من الوسائل منها:

- ١- إجراء اتصالات بالدوائر الرسمية المعنية بإعادة الإعمار للحصول على الإحصاءات المتوفرة لديها.
- ٢- إجراء اتصالات مع المؤسسات المدنية المعنية بإعادة الإعمار للحصول على الإحصاءات المتوفرة لديها.
- ٣- الإتصال بالجهات المانحة (دول أو مؤسسات دولية) أو من يمثلها للحصول منها على معلومات تفيد التقرير.
- ٤- التواصل مع البلديات للحصول على معلومات عن الأماكن التي دمرت وأعيد إعمارها عبر إرسال استمارة جمع معلومات تتضمن أسئلة عن الأماكن العامة التي أعيد إعمارها في كل بلدة، والتعرف إلى الجهة الممولة.
- ٥- إجراء اتصالات مع الهيئات الأهلية المدنية الموجودة في المناطق المعنية للحصول على دعمها.
- ٦- إرسال رسالة فاكس ورسائل إلى عدد من الهيئات المعنية الخاصة والرسمية المحلية والدولية.

ثانياً: آلية العمل الميداني. خُصِر استثماراً للتقييم الهندسي تعتمد دليل المعايير الهندسية الصادر عن الإسكوا ووزارة الشؤون الاجتماعية، والذي نفذ في إعمار وسط بيروت واعتماد القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ كمرجعية. تتضمن المواصفات والمعايير الهندسية المطلوب توفرها في عملية الإعمار من أجل تأمين بيئة مؤهلة للاستخدام من قبل الأشخاص المعوقين. وكذلك تدريب فرق من المتطوعين على تعبئة الإستمارات والقيام بالكشف الميداني بعد تزويدهم بالآلات تصوير فوتوغرافية وأدوات القياس المترية.

ثالثاً: إجراء عملية فرز المعلومات، التحليل والنتائج. وذلك بجمع الاستثمارات العائدة للأماكن والمباني التي تم الكشف عليها. وفرز المعلومات الواردة فيها بحسب المعلومات الأساسية والمواصفات والمعايير الهندسية التي أخذت بعين الاعتبار في حال حصول ذلك. ومن ثم استخراج النتائج والجداول اللازمة.

رابعاً: إدراج جميع هذه النتائج مع مسار الأعمال في جميع المراحل. وثم الاستثمارات. ضمن هذا التقرير، مضافاً إلى الرسائل التي وُجّهت إلى البلديات واستمارات الكشف الميداني. مرفقاً بقرص مدمج يضم برنامجاً رقمياً تحليلياً لضمون الاستثمارات والصور الفوتوغرافية لكامل مراحل الكشف.

بعد تحديد خطة العمل لهذه المرحلة وصولاً إلى الهدف المتمثل بجمع لوائح اسمية بمواقع المباني والأماكن ذات الاستخدام العام، والتي دمرت خلال الحرب وأعيد إعمارها. أو هي قيد الإعمار، ليتم الكشف عليها واستقصاء المعلومات المطلوبة عنها، والتواصل مع مختلف الأطراف المعنية بإعادة الإعمار للحصول على الإحصاءات المتوفرة لديها، تم اعتماد الوسائل التالية:

- ١- إجراء اتصالات بالدوائر الرسمية المعنية بإعادة الإعمار كوزارة الأشغال، وزارة التربية، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية والبلديات، مجلس الإنماء والإعمار.
- ٢- إجراء اتصالات بالمؤسسات المعنية بإعادة الإعمار كمجلس الجنوب، مؤسسة جهاد البناء، مشروع وعد.
- ٣- الاتصال بالجهات المانحة (دول أو مؤسسات دولية) أو من يمثلها للحصول على معلومات تفيد التقرير كالإتحاد الأوروبي، البنك الدولي، الهيئة القطرية، الهيئة الإيرانية لإعادة الإعمار، UN-Shelter، UN-Habitat.
- ٤- التوجه المباشر إلى إتحادات البلديات، ومجالس بلديات القرى المعنية، بواسطة رسالة موحدة وجهتها إدارة الإتحاد للإفادة عن المباني والأماكن التي تضررت في نطاقها من جراء حرب تموز ٢٠٠٦.
- ٥- إجراء اتصالات مع الهيئات الأهلية المدنية الموجودة في المناطق المعنية للحصول على دعمها في مجال تحديد أماكن المباني التي تضررت في الحرب، والاستعانة بعدد من المختصين والناشطين الذين قاموا بإحصاءات في المنطقة.
- ٦- جمع معلومات من صفحات الإنترنت مع الكثير من البحث والتفتيش عن المواقع التي يمكن أن تتناول موضوع عملية إعادة الإعمار.
- ٧- جمع معلومات من المجلات المطبوعة المتضمنة لمواضيع تتعلق بعملية إعادة الإعمار في لبنان بعد الحرب الأخيرة.
- ٨- الاتصال و إرسال الفاكس إلى العاملين في عملية إعادة إعمار مناطق الجنوب اللبناني.
- ٩- إجراء اتصالات وزيارات إلى الهيئات التي عملت في عملية إعادة الإعمار والبلديات التي تابعت هذه العملية.
- ١٠- حضور اجتماعات الـ UN Coordination Meeting، وعرض فكرة التقرير الهندسي على الجمعيات المشاركة، والسؤال عن المصادر التي يمكن أن تفيد في جمع هذا النوع من المعلومات.
- ١١- حضور اجتماعات الـ UN-Shelter، وعرض فكرة التقرير الهندسي، وطلب التعاون في المعلومات الممكن توفيرها عن الأماكن العامة التي أعيد إعمارها، وعن الجهات التي تعمل في عملية إعادة الإعمار.
- ١٢- مراجعة دراسة قامت بها جمعية الـ Intersos عن منطقة الجنوب، وجمع معلومات عن الأماكن التي دمرت دماراً كاملاً أو جزئياً.

بعد الاتصالات العديدة التي أجرتها إدارة الأخاد مع المعنيين للوصول إلى المعلومات المطلوبة والمتعلقة بأسماء ومواقع المباني والأمكنة المتضررة. ولما كانت الردود محدودة وغير كافية. لاحظنا أن التوجه المباشر إلى بلديات القرى المعنية من جهة، وأن التوجه إلى الهيئات الأهلية والمختصين من جهة ثانية، هو السبيل للوصول إلى الهدف. وفي هذا السياق توجّهت إدارة الأخاد برسالة بنفس المضمون إلى مختلف بلديات محافظتي الجنوب والنبطية. تطلب من خلالها من المسؤولين في البلدية تزويدها بالمعلومات حول مواقع الأبنية والأماكن العامة (مدارس، مستشفيات، مستوصفات، أندية، مساجد، كنائس، مبانٍ دينية أخرى، ساحات، حدائق عامة، دور بلدية، والأماكن الأخرى ذات الاستخدام العام) التي تضررت جراء الحرب للقيام بالكشف المطلوب عليها.

جاءت ردود من معظم البلديات لتعّد وتوضح مواقع هذه الأبنية والأماكن العامة من جهة، بالإضافة إلى التعاون الذي أبداه بعض الناشطين في الهيئات المدنية من جهة ثانية. مما شكّل أساساً جيداً. كان كفيلاً بفتح الطريق أمامنا للانتقال إلى المرحلة الثانية. والإنطلاق في عملية المسح الميداني. وذلك بالتوجه مع فرق العمل إلى المواقع بعد جمع المعلومات وفرزها ووضع خطوط السير بحسب المناطق والقرى لتغطية الجزء الأكبر منها. خاصة الأكثر تضرراً منها.

في الوقت الذي كانت تتم فيه الاتصالات وجمع المعلومات حول الأبنية والأماكن المستهدفة تمّ التحضير لعدة خطوات وأدوات للقيام بالعمل الميداني.

أولاً: خضير استثمارية المعلومات التي من خلالها تم توثيق الكشوفات الميدانية التي قامت بها فرق العمل. وهي تضم بشكل أساسي أربعة أنواع من المعلومات:

- توثيق الاستثمارية بحد ذاتها بوضع رقم تسلسلي مع تاريخ التعبئة واسم فريق العمل... إلخ.
 - توثيق البناء، المحافظة/ القضاء/ القرية/ نوع المبنى/ اسمه/ هاتف المسؤول... إلخ.
 - توثيق حالة البناء، مهديم/ مرّم/ قيد الترميم/ ملاحظة نسبة الدمار التي تعرض لها.
 - توثيق مدى ونسبة وكيفية تطبيق المواصفات والمعايير الهندسية، وذلك بالإستناد إلى مصدرين.
- الأول: القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين ومندرجاته.
- الثاني: المعايير الهندسية التي أعتُمدت من قِبَل SOLIDERE، وذلك بتحديد النقاط الأساسية والبالغة ١٩ نقطة للتدقيق. يتم وضع إشارة صح في المربع المجاور في حال كانت هذه الخدمة مؤمنة.

ثانياً: تجهيزات تزودت بها فرق العمل. وهي عبارة عن آلة تصوير فوتوغرافية، ومتر للقياس، وكمية مناسبة من الاستثمارات والأقلام. بالإضافة لوسيلة نقل للوصول إلى أماكن الكشف الميداني.

ثالثاً: فرق العمل الميداني والتي تألفت بشكل أساسي من ثلاث فرق. وقد قام المهندس المشرف على الدراسة بالمساعدة في جزء من هذه الكشوفات الميدانية.

رابعاً: تدريب فرق العمل المشاركة بعملية المسح الميداني. وخاصة فيما يتعلق بكيفية ملء الاستثمارية والمواصفات والمعايير الهندسية. وكيفية التدقيق فيها. والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح في حال كانت مطابقة. وكيفية التحقق من وضع البناء من حيث إعادة البناء أو الترميم.

خامساً: جُميع المعلومات الواردة في رسائل الردّ من البلديات من جهة. ومن خلال التعاون الجيد والمفيد جداً لبعض الناشطين في مناطق الكشف من جهة ثانية. من حيث الاستدلال على المواقع بسرعة وسهولة. ومن ثمّ فرزها ليُصار إلى تقسيمها إلى مناطق لتوجيه فرق العمل الميداني إلى خطوط سير مناسبة توفيراً للوقت والجهد.

سادساً: وضع خطة عمل ميداني يصار على أساسها إلى توزيع الفرق على القرى. وتحديد أيام وكمية العمل لكل فريق. وكيفية التنسيق اليومي بين الفرق. وكيفية تسليم الاستثمارات وسوى ذلك من احتياجات قد تطرأ.

فرز المعلومات التحليل والنتائج

تعرض النتائج ربطاً بجداول تبدأ بلائحة بأسماء القرى المكشوفة والمباني المهدمة أو المتضررة فيها. وفقاً لتحليل الاستثمارات.

• جدول رقم ١: حالة المباني والأماكن العامة المكشوفة.

العدد	على حال	أعيد إعمارهم	قيد الإعمار	العدد	حال البناء
٨	٢	٢	٤	٨	هدم كلي
٥	١	٤	٠	٥	هدم شبه كلي
٨	٠	٨	٠	٨	أضرار
٧	٠	٧	٠	٧	أضرار طفيفة
٤٠	٠	٢٠	٢٠	٤٠	غير محدد
٦٨	٣	٤١	٢٤	٦٨	الإجمالي

بلغ المباني العامة المهدمة كلياً عددها ١٣ مبنى. أعيد بناء ١٠ منها والباقي ٣ مبان وهي:

- مدرسة ومتحف في الخيام.

- دير في دير ميماس.

ملاحظة: «غير محدد» ناتج عن حصول الكشف بعد إنجاز الترميم.

• جدول رقم ٢: طبيعة استخدام المبنى أو المرفق الخاص أو العام المتضرر.

العدد	نوع استخدام المبنى أو المنشأ
٣٣	مبنى ديني
٢١	مبنى تربوي
٨	مبنى صحي
٤	مبنى إجتماعي أو ثقافي
٤	مبنى رسمي
٣	مكان عام

• جدول رقم ٣: مطابقة المبنى أو المرفق العام أو الخاص للمعايير والمواصفات الهندسية الخاصة بالأشخاص المعوقين.

عدد المواصفات المتوفرة في المبنى	عدد المباني
مبنى غير مجهز بآية مواصفة	٢٢
مبنى يشتمل على مواصفة واحدة	٣
مبنى يشتمل على مواصفتين	٦
مبنى يشتمل على ثلاث مواصفات	١١
مبنى يشتمل على أربع مواصفات	٣
مبنى يشتمل على خمس مواصفات	١
مبنى يشتمل على ستة مواصفات	-
مبنى قيد الإنشاء	١٩
مبنى لا يزال مهدم	٣

يبين هذا الجدول مدى ملاءمة المباني المهدمة والمتضررة المعاد بناؤها للمواصفات والمعايير الهندسية الخاصة لذوي الإحتياجات الإضافية. وقد تم اعتماد وتصنيف المباني ربطاً بمستوى تلبية المواصفات الهندسية لإستخدام الأشخاص المعوقين لكامل المبنى بدءاً من موقف السيارة وصولاً إلى المراحيض المجهزة. وهي على الشكل التالي:

١. موقف خاص قريب للمدخل.
٢. عرض الممرات والمداخل.
٣. وجود منحدرات ربطاً بالعرض والإنحدار اللازمين مع وجود درابزين.
٤. وجود مصعد في المبنى.
٥. عرض أبواب الغرف وعدم وجود معوقات بداخلها.
٦. وجود مرحاض مجهز.

• جدول رقم ٤: الجهة المالكة أو المعنية بإدارة المباني المكشوفة.

العدد	الجهة المالكة أو المعنية بإدارة المباني المكشوفة
٢٣	مبنى حكومي أو تابع لإدارة عامة (مبنى عام)
٤٤	مبنى بإدارة أو ملكية خاصة (مبنى خاص)
-	مبنى بإدارة مؤسسة أو جهة أجنبية
١	غير محدد

• جدول رقم ٥: طبعة استخدام المرافق والمباني العامة.

العدد	طبعة استخدام المبنى
٥	مركز طبي
٤	بلدية
١٥	مبنى تربوي
١	مبنى ثقافي
٢٥	الإجمالي

وبذلك تعود إدارة ١٥ مبنى لوزارة التربية الوطنية، و٥ مباني لوزارة الشؤون الاجتماعية، و٤ مباني لوزارة الداخلية والبلديات.

بعد عملية المسح والكشف الميداني والذي طال معظم وقرى الجنوب اللبناني التي تعرضت للقصف وأصيبت أو تهدمت فيه مباني مرافق عامة وخاصة ذات استخدام عام. نلاحظ وبوضوح، أنه لم يتم العمل بالمعايير والمواصفات الهندسية والفنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية في جميع المباني والمرافق التي أعيد بناؤها أو ترميمها من الأضرار: أما المباني التي أجزت فيها بعض المواصفات فهي لم تستوف شروط الحد الأدنى وبالتالي، فلا يمكن اعتبار أي من تلك المباني مجهزاً لارتباده واستخدامه من قبل الأشخاص المعوقين.

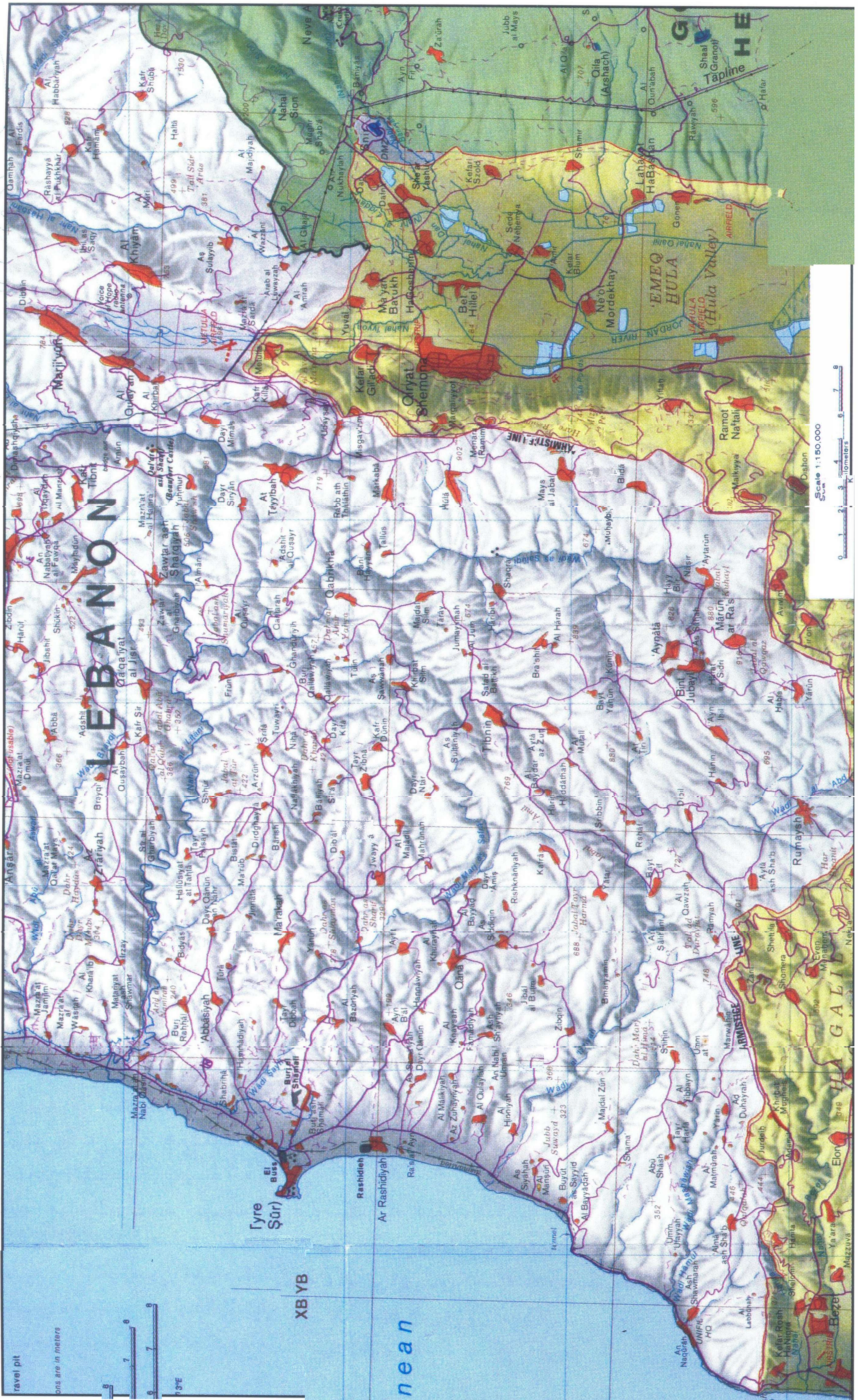
كما جدر الإشارة، إلى أن غياب المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ أتاحت لكل المعنيين من جهات رسمية ومدنية محلية وأجنبية في عملية إعادة الإعمار، تمويلًا ودراسة وإشرافًا وتنفيذًا، التهرب من تطبيق المواصفات الهندسية الخاصة.

كما أن العديد من المرافق العامة والتابعة إدارياً لعدد من الوزارات (التربية، الداخلية والبلديات...) لم تستوف الشروط الفنية المطلوبة وخديداً المرافق العائدة لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية. يمكن أن نستخلص أخيراً، الحاجة لتضافر جهود وطاقات المجتمع الأهلي بالتنسيق مع الجهات الرسمية وجميع المعنيين للعمل على إقرار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠، من أجل تحقيق مستوى أرضي في الإندماج في المجتمع.

ملاحق



خريطة إجمالية لمنطقة الكشف ملحق (1)



ملحق (٢)

لائحة بأسماء القرى والمواقع التي تم الكشف عليها.

توزعت الاستثمارات التي بلغ عددها ٦٨ على قرى وبلدات محافظتي الجنوب والنبطية التي شملها المسح. كالتالي:

محافظـة الجنوب

صريفـا: جامع صريفـا، المركز الثقافي - صريفـا، مدرسة صريفـا فرنسي الرسمية، مدرسة الشهيد محمد زعـور الرسمية.

مخيم برج الشمالي: مركز الشباب الفلسطيني.
مجدل زون: مدرسة مجدل زون المتوسطة الرسمية.

مروحين: مستوصف جمعية أبناء مروحين الخيرية.
النفاخية: حسينية النساء.

محافظـة النبطية

خرية سلم: جامع خرية سلم - بئر السلاسل.
حدّاثا: حسينية النساء، جامع البلدة.
ياطر: مستوصف العباس، مركز ياطر الطبي - وزارة الشؤون الاجتماعية، دار بلدية ياطر، جامع الإمام زين العابدين.

السلطانية: مدرسة الأمين.

دبل: مدرسة القديس يوسف.

كونين: مدرسة كونين الرسمية.

كفرا: مستوصف الصليب الأحمر اللبناني، حسينية كفرا.

بنت جبيل: سوق بنت جبيل التجاري، جامع قرب مثلث التحرير.
شقرا: جامع شقرا.

برعشيت: جامع برعشيت، جامع البلدة.

عينا الشعب: جامع الرجم، جامع حي الشميس، حسينية البركة، مسجد الإمام الحسين، ثانوية عينا الشعب الرسمية، جامع قرب المدرسة المتوسطة.

فرون: حسينية فرون.

رشاف: جامع رشاف.

حولا: حسينية حولاً، مركز حولاً الثقافي، مسجد حولاً.

مركبا: جامع الإمام الصادق، الجامع التحتاني، مدرسة مركبا الرسمية، مستوصف وزارة الشؤون، حسينية البلدة.

طيبه: حسينية الإمام الحسن، مستوصف الشؤون الاجتماعية، دار بلدية الطيبة، حديقة البلدية.

مدرسة الطيبة الأهلية، ثانوية الطيبة الرسمية، مدرسة الطيبة المتوسطة الرسمية.

عديسة: دار بلدية عديسة، مستوصف الشؤون الاجتماعية، حسينية البلدة، متوسطة العديسة الرسمية، جامع العديسة، ساحة العين.

الخيام: ثانوية الخيام الرسمية، مهنية الخيام - تكميلية البنات سابقا، مستوصف الخيام الخيري، المدرسه الزراعيه الفنيه الخيام، متوسطة الخيام الرسميه الأولى، جامع وحسينية البلده، معهد شهداء الخيام

الفني، ليسيه دي لا فينيس - الخيام، مدرسة عيسى ابن مريم (المبرات)، متحف الحرب العالميه الثانيه، الكنيسه البروتستانتية، كنيسه الكاثوليك، كنيسه الروم الأرثوذكس.

دبين: دار البلدية، مدرسة دبين، جامع البلدة، حسينية البلدة.

دير ميماس: دير القديسة ماما.

نموذج عن الرسائل الموجهة للبلديات وتتضمن إجابة البلديات



استمارة تقييم لعملية إعادة الأعمار في قضاء صور:

يقوم مشروع مركز دعم المعوقين بمراقبة عملية إعادة الأعمار في قرى القضاء لتسهيل هذه المهمة الرجاء تعبئة الاستمارة التالية:

- اسم البلدة: **الكفور وتول**
- اسم رئيس البلدية: **د. يوسف شحادة**
- عدد المنازل التي أعيد ترميمها مع تحديد الجهة المكلفة بذلك:
ترميم ٢٠ منزل من قبل مجلس الجنوب
- عدد المنازل التي أعيد أو سعاد أعمارها مع تحديد الجهة المكلفة بذلك :
إعادة بناء ٢٠ منزل من قبل مجلس الجنوب
- عدد المدارس المتضررة من الحرب و تحديد الجهة المكلفة بالترميم أو إعادة الاعمار:
- عدد المراكز الصحية (المستوصفات، المستشفيات...) المتضررة من الحرب و تحديد الجهة المكلفة بالترميم أو إعادة الاعمار:

- هل هناك مرافق عامة أخرى في البلدة تضررت من الحرب و سعاد ترميمها أو

اعمارها من جديد؟ ما هي؟ و من هي الجهة المكلفة بهذا الأمر؟

نشكر تعاونكم.

٥ دوائر ستودع اسراركم تاريخ مع ٢٠ منازل
مزرعة دواجن - صبل شارع حجر خضر



ملحق (٤)

نموذج استمارات الكشف

بيروت في 2007/11/25

مكتب المهندس أحمد عبدالذي -
للدراسات المعمارية والتنظيم المدني.HANDICAP
INTERNATIONAL

إستمارة إحصاء

رقم الإستمارة	التفصيل	الفرق
	2/A	A
المحافظة:	المنطقة	
البلدية أو القرية:	البلدية	
تاريخ تعبئة الإستمارة	22-11-2008	
الساعة:		
إسم معيا الإستمارة:	أهل عياد	

تعريف المعنى:			
نوع المبني:	فدرسية	اسم المبني أو المؤسسة:	فدرسية الأريث
حكومي:	☐	رقم هاتف:	03364274
مؤسسة أهلية لبنانية:	☒	حسين الأريث	
مؤسسة مدنية أجنبية:	☐		

وضع البناء الحالي:			
مهندم	☐	أعيد اصغاره	☒
قيد إعادة الاصغار	☐	صغير أو وسط	☒
		كبير	☐

مواصفات السيارات	المصعد	المرافق
☒ قريب من المدخل	☐ وجود موافق	☒ الداء الباب
☐ المداخل والممرات	☐ مسافة جرة في الخارج (150*150)	☐ مساحة جرة 150*150
☐ عرض المدخل	☐ عرض التابن (110*140)	☐ الأرض ذات سطح خشن
☐ عرض لسان 120 سم	☐ عرض الباب 80 سم	☐ مقابض و مكاتب
☐ المنحدرات	☐ الغرف	☐ المعدل ارتفاع 70 سم
☐ عرض 100 سم	☐ عرض الباب 90 سم	☐ عرض الباب 90 سم
☐ الحدار ما بين 5 و 8 %	☐ مسافة جرة (150*150)	
☐ يوجد درابزون	☐ بدون حوائط	

بيروت - لبنان - شارع بشارو - سيار بشارو - المرافق للتأمين - هاتف: 01 388755 - 01 632451 / 9 - 03 234838 - فاكس: 00 961 1 647463

بيروت في ٢٥/١١/٢٠٠٧

مكتب المهندسين أحمد عزالدين .
للدراسات المعمارية والتنظيم المدني.HANDICAP
INTERNATIONAL

إستمارة إحصاء

رقم الإستمارة		الفرق	الجنس
المحافظة:			
البلدية أو القرية:			
تاريخ تحلة الإستمارة:			
الساعة:			
إسم معاً الإستمارة:			

تعريف المبنى	
نوع المبنى:	اسم المبنى أو المؤسسة:
حكومي:	رقم هاتف:
مؤسسة أهلية لائتاقية:	
مؤسسة منالية أجنبية:	

وضع البناء الحالي			
مهدم	أحد أعمار	صغير أو وسط	☐
قيد إعادة الإعمار		كبير	☐

مواقع المباني	المصنف	المعرض
قرب من الطريق	وجه، موقع	اتحاد الياب
المداخل والمخارج	مساحة حرة في الخارج (١٥٠*١٥٠)	مساحة حرة (١٥٠*١٥٠)
عرض المداخل	عقل الكائن (١١٠*١١٠)	الأرض ذات سطح خشن
عرض الممر ١٢٠ سم	عرض الباب ٩٠ سم	مقاعد و منصات
المصنعات	الرفوف	المغسل ارتفاع ٧٠ سم
عرض ١٠٠ سم	عرض الباب ٩٠ سم	عرض الباب ٩٠ سم
الحدار ما بين ٥ و ٨ %	مساحة حرة (١٥٠* ١٥٠)	
ممرات	بنود عواق	
غير ذلك:		

بيروت - لبنان - شارع يدرو - بشار يدرو - الطابق الثامن - هاتف: ٠١ ٣٨٨٧٥٥٠ / ٠١ ٦٣٤٥٠١ / ٠٣ ٢٣٤٨٣٨ - فاكس: ٠١ ٩١١ ١ ٦٤٧٤٦٣

ملحق (٥)

نماذج عن صُور فوتوغرافية عن كامل عملية المسح الميداني



مدرسة مركبا الرسمية



حسينية مركبا



مستوصف مركز الشؤون الإجتماعية عديسة



مهيئة الخيام الرسمية



مستوصف الخيام الخيري



معهد شهداء الخيام الفني



حسينية ومستوصف دين



حسينية عيتا الشعب



سوق بنت جبيل التجاري



مدرسة كونين

القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ - المواد المتعلقة بالبيئة الدامجة

القسم الرابع - في حق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة

المادة ٣٣: مدى الحقوق:

- أ - لكل شخص معوق الحق ببيئة مؤهلة. بمعنى أن من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص المعوق.
- ب - على كافة الأبنية والمنشآت والمرافق العامة والخاصة المعدة للاستعمال العام أن تكون مواصفاتها الهندسية منطبقة مع المعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٣٤: معايير الحد الأدنى والمعايير الإضافية:

- أ - تعتمد المعايير الهندسية والفنية الخارجية والداخلية التي يشترط أن تتوافر في أعمال البناء أو التأهيل أو الترميم كافة، للأبنية والإنشاءات والمرافق العامة أو الخاصة المعدة للاستعمال العام أو الخاص. توضع هذه المعايير بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية بعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين وتضاف إلى قانون البناء وفقا للأصول القانونية المتبعة. ويشار إلى هذه المعايير بمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت.
- ب - تعتمد أيضا وفق الأصول الواردة أعلاه. المعايير الهندسية والفنية الخارجية والداخلية المتعلقة بالتأهيلات الإضافية المفترض تأمينها وفقا للحاجات الخاصة لبعض الأشخاص المعوقين. والتي لا تدخل حكما في معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت ويشار إليها بالمعايير الإضافية.
- ج - تتضمن معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت في تبويبها أربعة أجزاء على الأقل.
- أولا: تجهيز الأبنية والمرافق العامة أو المعدة للاستعمال العام المنوي إنشاؤها.
- ثانيا: تأهيل الأبنية والمرافق العامة أو المعدة للاستعمال العام الموجود.
- ثالثا: تجهيز الأبنية الخاصة المنوي إنشاؤها.
- رابعا: تشجيع تأهيل الأبنية الخاصة الموجودة.

المادة ٣٥: الرخص وإفادات المطابقة:

- أ - ابتداء من صدور معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت يجب أن تتوافر الشروط الفنية والهندسية المحددة في تلك المعايير في طلبات رخص البناء والتأهيل والترميم والإسكان أو أية رخصة إدارية يقتضيها استعمال أو استثمار أي مبنى.
- ب - تصدر إفادة مطابقة خاصة بإنجاز عمليات التأهيل، أو الإعفاء منها عند توافر شروط هذا الإعفاء، عن وزارة الأشغال العامة بعد استشارة وزارة الشؤون الاجتماعية.

المادة ٣٦: الأبنية والمنشآت والمرافق العامة:

- أ - تؤهل الأبنية والدوائر الرسمية والأرصعة والطرق والحدائق العامة والأماكن الأثرية والسياحية وغيرها من الأبنية والمنشآت والمرافق العامة، بما فيها إشارات السير، وفقا لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت. وتدخل أعمال الصيانة الدائمة في صلب الأعمال المتوجبة على الجهات المعنية كافة.
- ب - تعطى كافة السلطات العامة المعنية، من مركزية (مثلا: الوزارات المعنية) واللاحصرية (مثلا:

القائمقاميات والمحافظات) واللامركزية (مثلا البلديات واتحادات البلديات) كل دائرة صلاحيتها ست (٦) سنوات لتسوية أوضاعها تسري ابتداءً من تاريخ صدور معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت. وفقاً للبرنامج الآتي:

١ - تتقدم كل سلطة معنية من وزارة الأشغال العامة، خلال السنة التي تلي صدور معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت، بمخطط لتنفيذ كافة التأهيلات والتعديلات المنصوص عليها فيه.

٢ - تنفيذ هذه التأهيلات والتعديلات وفق المخطط الذي يكون قد جرت الموافقة عليه خلال السنة التي تلي رصد الاعتمادات اللازمة من قبل الجهات المختصة.

ج - تمنح كل بلدية تنجز تلك التأهيلات، والتعديلات قبل المهلة القانونية المحددة أعلاه، زيادة استثنائية من صندوق البلديات على ميزانيتها بمقدار عشرون بالمئة (٢٠٪)، وذلك عن السنوات القانونية، على أن تخصص عشرة بالمئة (١٠٪) منها لتمويل الأشغال والمشاريع الخاصة بالأشخاص المعوقين.

د - يجب أن يلحظ في ميزانيات البلديات أو القائمقاميات أو المحافظات مبلغ معين لتمويل الأشغال والمشاريع الخاصة بالأشخاص المعوقين ولتأمين أعمال التأهيل المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٣٧ : الأبنية والمنشآت الخاصة المعدة للاستعمال العام.

أ - تؤهل الأبنية والمنشآت والمرافق الخاصة المعدة للاستعمال العام وفقاً لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت، ويقع عبء تأهيلها على عاتق المالك أو المالكين في حال أشغالها أو استثمارها من قبلهم أو عند كل استثمار جديد بعد صدور هذا القانون.

ب - تصدر كل ثلاث سنوات أو عند الحاجة، لائحة شاملة لكافة الأبنية والأماكن والمرافق المعدة للاستعمال العام تشمل على سبيل المثال لا الحصر: دور الحضانه المدارس، الجامعات والمعاهد التعليمية، المستشفيات والمستوصفات، الفنادق والمطاعم، دور السينما الملاعب الرياضية، المجمعات التجارية وأماكن العبادة، وذلك بموجب قرار يصدر عن وزارة الأشغال العامة بناء على اقتراح وزارة الشؤون الاجتماعية.

ج - يعطى مالك أو مالكو الأماكن المحددة أعلاه مهلة ست سنوات لتسوية أوضاعها تسري ابتداءً من تاريخ صدور معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت، وفقاً للبرنامج الآتي:

١ - التقدم من المراجع المعنية (بلدية، قائممقامية...) بخرائط التأهيل.

٢ - ويعطى سنتان بعد الموافقة عليها لتنفيذها، بشرط ألا تتعدى مهلة الموافقة الشهر الواحد تحسب من ضمن هذه السنة.

المادة ٣٨ : إعفاءات استثنائية من موجب التأهيل

أ - لكل جهة عامة أو خاصة معنية بأحكام هذا القانون، أن تتقدم إلى المراجع المختصة بطلب إعفائها من موجبات التأهيل أو من تنفيذ كل أو بعض المعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت، عند توافر أحد الأسباب الآتية:

١ - استحالة تقنية لإجراء أي تعديل تأهيلي.

٢ - خطر من شأنه أن يلحق الأذى بالبناء القائم.

٣ - إذا تعذر استثمار المستدعي للملك لفترة خمس سنوات على الأقل.

ب - يلغى كل إعفاء أعطي لسبب عدم استثمار البناء بمجرد إعادة الاستثمار وعلى المالك التصريح عن إعادة الاستثمار أو الاستعمال.

عمر

للـكـل



وما تعيق قدراتي

Oxfam GB

HANDICAP
INTERNATIONAL

الحملة الوطنية نحو بيئة دافئة خالية من العوائق الهندسية
حق الأشخاص المعوقين بيئة مجهزة هندسياً القسم الرابع من القانون (2000:220)



إصدارات

الوحدة الإعلامية - ٢٠٠٨

اتحاد المعوقين اللبنانيين